

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، ياسر الشبلي

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٦/١١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات  
الكبرى في الدعوى رقم ٢٠١٢/١٢١٠ تاريخ ٢٠١٣/٩/٢٩ والمتضمن الحكم على  
المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم والنفقات .

تتلخص أسباب التمييز بما يلي :

أولاً : أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم إتاحة الفرصة للمميز بتقديم بيناته الدفاعية  
وإفادته الدفاعية ، كما أخطأت المحكمة بمحاكمة المميز دون وجود محامٍ يمثله في جلسات  
المحاكمة .

ثانياً : أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم تسبيب القرار وعدم إتاحة الفرصة للمميز  
بتقديم بينات دفاعية مما يجعل القرار مستوجباً للنقض من هذه الناحية .

ثالثاً : أخطأت محكمة الجنايات بعدم الأخذ والاعتماد على التقرير الطبي الوارد في ملف  
الدعوى والذي يفيد بعدم تعرض المجني عليها (المشتكية) إلى أي اعتداء جنسي وأن كل  
الفحوصات تبين أن كل شيء لديها سليم .

رابعاً : أخطأت محكمة الجنايات بالأخذ بأقوال المشتكية كشاهدة للحق العام رغم كونها قاصرة وغير بالغة للسن القانونية وأن شهادتها وفقاً للقانون أمام المحكمة على سبيل الاستدلال فقط حيث إن شهادتها عند المدعي العام وأمام المحكمة جاءت متناقضة .

خامساً : أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بإصدار قرار الإدانة اعتماداً على شهادة المشتكية كشاهد للحق العام بالرغم من التناقض الوارد فيها وتعارضها مع التقرير الطبي وهو البيئة التي يعول عليه في مثل هذه الدعاوى .

سادساً : جاء قرار محكمة الجنايات الكبرى مشوباً بعيب القصور في التعليل والتسبيب حيث إن المحكمة لم تسبب أو تعلل قرارها تعليلاً قانونياً سليماً وإن المحكمة لم تبين ماهية البيانات التي استندت إليها في تكوين قناعتها وإنها قد استندت في قرارها إلى البيانات المقدمة من النيابة فقط كأساس لإصدارها الحكم مع العلم أنه لم يتم إتاحة الفرصة أمام المميز لتقديم أية بيئة تدحض بيانات النيابة ومنها البيئة الشخصية .

وانتهى وكيل المميز بطلب قبول التمييز شكلاً وموضوعاً نقض القرار المطعون فيه وإجراء المقتضى القانوني .

وبتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٥ وبكتابه رقم ٩١٥/٢٠١٣/٤/٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وردة موضوعاً وتأييد القرار المميز .

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى وبقرارها رقم ٢٠١٢/٨٨٥ تاريخ ٢٠١٢/٨/٥ قد أحالت المتهم :

- (مصري الجنسية) ليحاكم أمام تلك المحكمة عن جرم
- جنائية هتك العرض طبقاً لأحكام المادة ٢٩٦/١ عقوبات مكررة عشر مرات

وتتلخص وقائع الدعوى كما جاءت بإسناد النيابة العامة إنه قبل أسبوع من الملاحقة الكائنة في ٢٠١٢/٦/٥ تعرفت المجنى عليها المولودة بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٦ على المتهم عبر الهاتف ، وبتاريخ ٢٠١٢/٦/٣ هربت من منزل

ذويها والتفتته حيث استدرجها إلى منزل مهجور في منطقة الجريدة وأقامت معه هناك يومين قام خلالها بتسليحها كامل ملابسها رغماً عنها وشلح ملابسها وأجبرها على النوم على بطنها ووضع قضيبه في مؤخرتها وكرر ذلك عشر مرات وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وفق ما هو وارد في محاضرها وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت وبتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٣ قرارها محل الطعن قضت فيه بما يلي :

- ١ - عملاً بالمادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية هتك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات مكررة عشر مرات لتصبح جنائية هتك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات مكررة عشر مرات .
- ٢ - عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية هتك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات مكررة عشر مرات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر :

- ١ - عملاً بالمادة (٢٩٨) عقوبات الحكم على المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف وذلك عن كل جرم من الجرائم العشر التي ارتكبها .
- ٢ - وعملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد المقررة بحق المجرم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المحكوم عليه / المميز بهذا الحكم قطعاً فيه تمييزاً ولأسباب المبسطة بلاتحة التمييز والمنوه عنها في مطلع هذا الحكم .

وبردنا على أسباب التمييز :

وعن السببين الأول والثاني وحاصلهما تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بعدم إتاحة الفرصة للمميز بتقديم بيناته ودفعه وبمحاكمته دون وجود محامي الدفاع .

وفي ذلك نجد إن المتهم وفي جلسة ٢٠١٣/٤/١٦ وبعد أن أفهم نص المادة ٢٣٢ من الأصول الجزائية قال بأنه لا يوجد لديه بينة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التهمة المسندة للمتهم / المميز ليست من الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي يتعين معها على رئيس المحكمة أو نائبه تعيين محام للدفاع عن المتهم مما يتعين رد هذين السببين .

وعن الأسباب الثالث والرابع والخامس والسادس التي يطعن فيها المميز في وزن البينات وفي أن الحكم جاء مشوباً بقصور في التعليل والتسبيب وفساد في الاستدلال . فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها وبصفتها محكمة موضوع يتبين أن المجني عليها المولودة بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٦ كانت في أواخر شهر نيسان لعام ٢٠١٢ قد تعرفت على المتهم (مصري الجنسية) من خلال الهاتف الخليوي وتبادلا الاتصالات الهاتفية وفي مساء يوم ٢٠١٢/٦/٢ ضبط والد المشتكية وهي تتحدث بالهاتف الخليوي مع شخص يدعى يث قام بتأنيبها على ذلك وفي صباح اليوم التالي ٢٠١٢/٦/٣ رافقت المجني عليها والدتها للمدرسة التي تعمل فيها وأثناء الدوام الرسمي أوهمت المشتكية والدتها بالذهاب للبقالة لشراء بعض الأغراض إلا أنها لم تعد وعلى أثر ذلك تم التعميم عليها وفي تلك الأثناء كانت المشتكية قد التقت مع أحد الأشخاص لم يكشف التحقيق عن اسمه ومارس معها الجنس وفي مساء ذلك اليوم اتصلت المشتكية مع المتهم وأبلغته أنها موجودة في أبو نصير قرب مطعم الكلحة حيث ذهب والتقى بها وصارحها المتهم برغبته بالنوم معها ورافقته المجني عليها إلى أحد المنازل المهجورة في منطقة الجويذة وأقامت معه هناك مدة يومين قاما خلالها بشلح ملابسهما وقام المتهم بتقبيل المجني عليها من فمها ورقبتها كما قام بإدخال قضيبه المنتصب في شرجها واستمر بتحريكه ثم قام بوضعه في فمها إلى أن استمنى على فخذيها وشرجها وكرر تلك الأفعال في ذلك اليوم خمس مرات وعلى فترات متقطعة وفي اليوم التالي كرر تلك الأفعال خمس مرات أخرى وبعد ذلك تركت المجني عليها الخرابة وركبت تكسي للقاء أحد الأشخاص في مأدبا ثم شاهدت دورية شرطة نجدة وأخبرتهم بما حصل معها .

هذه الوقائع ثابتة بشهادة كل من المجني عليها /الحدث والملازم

والعريف

والوكيل

وملف التحقيق المبرز م ن/١ تضمن أقوال المحكوم عليه لدى مدعي عام الجنايات الكبرى وأقواله الشرطية المبرز ن/٢ ودفتر عائلة المجني عليها والتقارير الطبي القضائية الصادر عن الطيبة الشرعية والتقارير الطبي الصادر عن إدارة المختبرات والأدلة الجرمية الذي يبين أن الحيوانات المنوية على كلسون المشتكية من الخلف تعود للمحكوم عليه مختلطة مع حيوانات لشخص آخر .

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى قد قامت باستعراض البينات وناقشتها مناقشة وافية واستخلصت الوقائع التي خلصت إليها محكمتنا فيكون قرارها في محله من حيث الوقائع .

#### وفي التطبيقات القانونية :

فإن ما قام به المحكوم عليه بتقيل المجني عليها من فمها ورقبتها وتشليحها ملابسا وإدخال قضيبه المنتصب في شرجها ثم إدخاله في فمها إلى أن استمنى على شرجها وفخذيها وكرر هذه الأفعال خمس مرات في اليوم الأول وتكرارها خمس مرات أخرى في اليوم الثاني والتي تجاوزت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها برضاها يشكل سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض حدود المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات مكررة عشر مرات لأن هذه الأفعال من جانب المحكوم عليه خدشت عاطفة الحياء العرضي للمجني عليها ومس بعورتها وهي أماكن العفة لدى الفتيات .

وحيث انتهى القرار المميز بتعديل وصف التهمة المسندة للمحكوم عليه من جناية هتك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات مكررة عشر مرات لتصبح جناية هتك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٨ من القانون ذاته مكررة عشر مرات يتفق وصحيح القانون .

#### ومن حيث القانون :

فإن العقوبة المفروضة على المتهم تقع ضمن حدها القانوني وحيث إن القرار جاء مستجماً لمقوماته ومشتماً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه مما ينبني معه رد هذه الأسباب .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٦ ذي القعدة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٩/١٢ م

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو

عضو

الأهل موقع  
رئيس الديوان

دقيق س. هـ



lawpedia.jo